اجتهادات من يملكُ ميزان الأخلاق؟

مسألة الأخلاق شديدة الدقة والحساسية. من أصعب الأمور إصدار حُكم على أخلاق شخص أو آخر لا نستطيع أن نعرف ما في داخل هذا الشخص أو ذاك، وأن نعلم ما فكر فيه، وما خطر في ذهنه، على وجه التحديد. الله تعالى أعلم بالنيات وما في النفوس وما تُخفى الصدور. هو وحده المُطلِّعُ على الخبايا. والنية سر محصور بين كل من البشر وخالقه.

وإذ يتعذر، بالتالى، أن يدرك أى شخص ما لا يعلمُه إلا الله، يصبحُ حكمُه بناءً على ظواهر الأمور منقوصًا، أو خاطئًا كليًا أو جزئيًا. وحتى إذا كان لدى أى منا ميزان دقيق لقياس الأخلاق يزنُ به كل ما صدر عن شخصٍ كلامًا وفعلًا، فهو لا يكفى إذ ينقصهُ ما وراء كلماته وأعماله مما وقر في صدره.

ولأن أحدًا لا يملكُ مثل هذا الميزان، فضلاً عن أنه لا يكفى، يصبحُ ضروريًا التزام أقصى درجات الحذر عند الحديث أو الكتابة عن أخلاق شخصٍ مثير للجدل والجدال. وهذا ما أُذكَّر نفسى به عند الحاجة، وأحيانًا في اللحظة الأخيرة، حين يكونُ إصدارُ حكمٍ أخلاقي مغريًا، أو يبدو سهلاً وما هو كذلك.

فما أخطر استسهال إصدار أحكام على أخلاق الناس اعتمادًا على ما يُعرفُ عنهم، وقد يكونُ قليلاً، وفي غياب ما لا يمكن معرفته، وقد يكون كثيرًا أو الأكثر. وفي هذا المنحى خطرُ عظيم في خطرُ عظيم خطرُه على من يخوض في أخلاق الآخرين أكثر وأشد. فقد تكون عواقبُه وخيمةً يوم الحساب إذا كان الحكم خاطئًا، وأكثر فداحة إن كان ظالمًا.

ولا يستطيعُ أحدُ مهما بلغت فراستُه أن يتيقن من حكم يصدرُه على أخلاق آخر أو آخرين، لأنه لا يقدرُ على التفتيش في نيات لا يعلمُها إلا الله. ولهذا يحسنُ أن نذكر دائمًا أن الأذى الذي يلحقُ بمن يُتهمُ في أخلاقه لا يُقارنُ بما ينتظرُ من اتهمه دون أن يكون لديه يقين يستحيلُ بلوغه في هذه الحالة. والحالُ أنه كلما تجنبنا الحُكم على أخلاق الآخرين، كان هذا خيرًا لنا وأبقى.